التشخيص الاقتصادي لدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التنمية المحلية بولاية سعيدة

دراسة ميدانية باستخدام طريقة التحليل إلى مركبات أساسية (ACP)

Economic diagnosis for the small and medium firms and their role for local development in Saida region using the PCA method

زواد رجاء[1]، بربار حفيظة[2]

[1] جامعة سعيدة الدكتور مولاي الطاهر، radja.zouad@univ-saida.dz

[2] جامعة سعيدة الدكتور مولاي الطاهر، hafida.berber@univ-saida.dz

تاريخ الاستلام: 2023/02/01 تاريخ القبول: 2023/05/17 تاريخ النشر: 2023/06/30

Abstract:

This study aims to focus on the local development, and the role of small and medium firms to achieve it. For this reason, we relied on 48 variables inspired by the annual report of the SAIDA for the period 2020 and by using the principal components analysis method.

The study concluded that there is an effective role for small and medium firms in achieving local development, which in turn is linked to two main factors, which are the urban economic activity and the agricultural rural activity.

Keywords: small and medium firms, local development, principal components analysis, SAIDA region.

Jel Classification Codes : C1, O12, O18, P35.

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة واقع التنمية المحلية بولاية سعيدة من خلال تسليط الضوء على دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق ذلك. حيث اعتمدت الدراسة على 48 متغيرة مستوحاة من بيانات التقرير السنوي للولاية محل الدراسة للفترة 2020 وباستخدام طريقة التحليل إلى مركبات أساسية.

توصلت الدراسة إلى وجود دور فعال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بلوغ التنمية المحلية التي بدورها ترتبط بعاملين أساسين في الولاية والمتمثلين في عامل النشاط الاقتصادي الحضري وعامل النشاط الريفي الزراعي.

كلمات مفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التنمية المحلية، التحليل إلى مركبات أساسية، ولاية سعيدة.

تصنيفات JEL: C1,O12,O18,P35.

المؤلف المرسل: زواد رجاء، **جامعة سعيدة الدكتور مولاي الطاهر، الإيميل:** zouad.rajaa2@gmail.com

1. مقدمة:

تستحوذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على اهتمام كبير من قبل دول العالم كافة وكذا المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية، هذا ما يعكسه الكم الهائل من البحوث التي تتناول دراسة هذا النوع من المؤسسات، وذلك بسبب دورها المحوري في الإنتاج والتشغيل وتحقيق القيمة المضافة في الاقتصاد الوطني كما وأنها من أهم مصادر الابتكار والتقدم التكنولوجي. أي أنها تلعب دورا حقيقيا في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لجميع الدول.

والجزائر كغيرها من بلدان العالم شهدت تحولات وتطورات في مجال التنمية الاقتصادية، أين مرت هذه الأخيرة بعدت مراحل فالانطلاقة جاءت بعد الاستقلال من خلال التركيز على إنشاء المجمعات الضخمة والمؤسسات العمومية الكبيرة، لتتوجه سياسة البلاد اثر أزمة البترول العالمية نحو الخوصصة وفتح المجال للخواص والتحول نحو إقامة مؤسسات صغيرة ومتوسطة تسعى بها إلى تحقيق التنمية الصناعية وتكوين الدخل القومي وخلق فرص عمل واسعة، وكذا جذب المدخرات وإيجاد فرص كبيرة لإقامة المشاريع ذات التكلفة الرأسمالية المنخفضة، خاصة أن معظمها يستخدم المواد الخام المحلية أو المنتجات نصف المصنعة الناتجة عن الصناعات الكبيرة.

وبالرغم من جهود ومساعي الدولة المبذولة من اجل بناء قاعدة صناعية متنوعة تهدف بها إلى ترقية وتطوير النسيج الصناعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنها مازالت تواجه عددا من القيود والعراقيل التي تحول دون ذلك خاصة في مجال الإداري والتنظيمي كضعف التأطير وغياب ثقافة التفاؤل ونقص القدرات الحقيقية للتسيير التي بدورها تعتبر عاملا أساسيا في منع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أن تكون تنافسية وقادرة على مواجهة تحديات الاقتصادية وتحقيق الأهداف المنشودة منها.

ومن هنا يمكننا طرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التنمية المحلية بولاية سعيدة؟

وللإجابة على هذا التساؤل سنبحث للإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

- ما واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية سعيدة؟
- ما أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التنمية المحلية بولاية سعيدة؟

أهداف الدراسة: يمكن إيجاز الأهداف هذه الدراسة فيما يلي:

- التعرف على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية سعيدة من خلال التركيز على البنية الاقتصادية للولاية محل الدراسة.
- تشخيص دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التنمية المحلية بولاية سعيدة.
- استخدام طريقة التحليل العاملي لتحليل والوقوف على عوامل التنمية بولاية سعيدة.

منهجية الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة تم اعتماد على المنهج الوصفي وذلك لوصف الظاهرة وصفا دقيق بالإضافة إلى المنهج التحليلي من خلال تطبيق أساليب التحليل الإحصائي المكاني والمتمثلة في تحليل المركبات الأساسية من أجل الوقوف على واقع التنمية في الولاية وإبراز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ذلك.

حدود الدراسة:

من اجل الوصول إلى إجابة تساؤلات الدراسة تم معالجة البحث في إطار الأبعاد التالية: البعد الموضوعي: أين تم إلقاء الضوء على مختلف الجوانب المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة بالولاية محل الدراسة، أما البعد المكاني: فتمت الدراسة الميدانية في PME و DPATفي ولاية سعيدة، في حين البعد الزماني: تحديد فترة دراسة بالاعتماد المعطيات الولاية خلال السنة المالية 2020.

الدراسات السابقة:

عالجت عدة الدراسات موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولتشابهاه اكتفينا بدراسة (طالب و قلادي، 2019) أين حاولت هذه الدراسة معرفة مدى إسهام هذا النوع من المؤسسات في الاقتصاد الجزائري، مع إبراز دور هيئات الساهرة على دعمها بالجزائر. بعد التمحيص والاطلاع على البيانات المالية للفترة 2001-2015 وتحليلها خلصت الدراسة بوجود دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة عدد مناصب العمل، رفع الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة بالإضافة إلى تنمية الصادرات خارج المحروقات.

أما فيما يخص مجال التنمية المحلية تعدد الدراسات كدراسة (بيصار و شريط، 2018) التي هدفت إلى إبراز واقع التنمية المحلية بالجزائر من خلال التطرق إلى الأساسيات المتعلقة بالتنمية المحلية وعرض نماذجها المختلفة في ظل التجارب الدولية والخبرات الميدانية، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي الاستقرائي للتوصل إلى حقيقة أن التنمية المحلية هي أساس تحقق التنمية الوطنية الشاملة والتي لا تكون دون تضافر

جهود الأفراد والمواطنين. وفي نوع أخر من الدراسات أين تم تسليط الضوء على دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية كانت دراسة (Godin & LAZREG, 2019) سباقة كقراءة نظرية لواقع التنمية المحلية في الجزائر مع التركيز على الأدوات والرافعات الأساسية لتحقيقها، مع تسليط الضوء على دور الجماعات المحلية في تنفيذ المهمات التنمية الموكل إليها في ظل الإمكانيات المتاحة. لتأتي دراسة (Madi & Barkahoum, 2019) في نفس السياق لكن أكثر تفصيل لكونها أبرزت التنمية المحلية في ولاية تيسمسيلت ودور الجماعات المحلية في تحقيقها، من خلال التطرق إلى مصادر التمويل المتاحة على مستوى البلدية وكيفية استغلالها لتحقيق التنمية، للتوصل الدراسة إلى أن نقص التنمية بالبلدية محل الدراسة يرجح إلى نقص مصادر التمويل والذي يعود بالدرجة الأولى إلى عدم متابعة المشاريع المسجلة ضمن المخطط التنموي للبلدية. في حين لمسنا قلة الدراسات التي ربطت دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتحقق التنمية أبرزها دراسة (حمدان، 2019) سعت هذه الدراسة الى قياس أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التنمية الاقتصادية في فلسطين خلال الفترة 1995-2017 وذلك باستخدام نماذج الانحدار المتعدد لتفسير العلاقة بين المتغير التابع إجمالي الناتج المحلي و المتغيرات المستقلة المتمثلة في : عدد العاملين ،عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة، القيمة المضافة للمشاريع صغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى الاستثمار في فلسطين للتوصل الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين هذه المتغيرات.

لم نجد الدراسات على مستوى ولاية سعيدة أو ولايات أخرى تتطرق إلى التنمية المحلية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بل وجدت دراسة وحيدة تبحث عن تحديد الخصائص الاقتصادية والتنموية للولاية محل الدراسة أين قام (جلولي، صوار، و مختار، 2016) باستخدام التحليل إلى مركبات أساسية والتحليل التصنيفي لدراسة الخصائص التنموية خلال الفترة 2007-2013 للتوصل الدراسة إلى وجود إمكانيات في المجال الفلاحي يجب تنميتها و تشجيع الاستثمار وقد وزعت البلديات على 3 أنشطة 11ذات طابع زراعي و4 ذات طابع رعوي أما بلدية سعيدة ذات طابع عمراني حضري.

ومن خلال ما سبق يمكن القول إن دراستنا تتميز في كونها الأولى في دراسة دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتنمية المحلية بولاية سعيدة وتطبيق إحدى الطرق الكمية معتمدة الفترة 2020 لتركيز الدولة وتوجهها نحو تطوير وإنعاش هذا القطاع.

2. الجانب النظري

1.2 نبذة عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

من المعروف أن إعطاء تعريف لأي متغير أو تحديد أبعاد ظاهرة ما تبقى خاضعا للظروف والبيئة التي تظهر وتتطور فيها هذه الظاهرة، لذا فإن إعطاء تعريف دقيق وموحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أمرا خاضعا لعوامل البيئة التي تنشأ فيها هذه المؤسسات وخاصة البيئة الاقتصادية. لذا قد تم وضع العديد من المعايير الأخرى منها ما هو كمي ومنها ما هو معنوي للوصول إلى تعريف شامل لهذا النوع من المؤسسات. (خبابة، 2013، صفحة 34)

إن المؤسسة الاقتصادية تمثل نظام تفاعلي مؤلف من مجموعة من الموارد المادية والمعنوية ومجموعة من الأفراد الذين تجمعهم علاقات رسمية وغير رسمية من أجل تحقيق رسالة المؤسسة والغاية التي وجدت من أجلها.

يصنف القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وحسب المواد 5،6،7 وفقا لمعيار عدد العمال إلى: مؤسسات صغيرة جدا (TPE)توظف ما بين (1-9) عمال ومؤسسات صغيرة (PE)توظف ما بين (10-49) عامل، ومؤسسات متوسطة(ME)توظف أكثر ما بين50 و 250 عامل. وتأخذ الأشكال التالية: مؤسسات تابعة للجماعات المحلية (الولاية، البلدية)، فروع المؤسسات الوطنية، الشركات المختلطة، المؤسسات المسيرة ذاتيا، المؤسسات الخاصة. (شبوطي، 2008، صفحة 213)

كما عرفها المشرع الجزائري تزامنا مع توقيع الجزائر على الميثاق العالمي حول المؤسسة الصغيرة والمتوسطة سنة 2000، أين اعتمد تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية «بأنها كل مؤسسة إنتاج سلع و / أو خدمات تشغل من 1 إلى 250 شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار، كما تتوفر على الاستقلالية بحيث لا يملك رأسمالها بمقدار 25 % فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة". وقد تم التمييز بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام 2001 (خبابة، 2013، صفحة 44) والجدول التالي بين ذلك:

جدول رقم (01): تصنيف المؤسسات حسب القانون التوجيهي الجزائري

صنف المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	مجموعة الحصيلة السنوية	الاستقلالية
مؤسسة مصغرة	من1الى9عمال	أقل من 20 مليون دينار جزائري	لا يتجاوز 10ملايين دينار جزائري	ضرورة توفر معيار الاستقلالية في التسيير
مؤسسة صغيرة	من10إلى49عامل	لا يتجاوز 200 مليون دينار جزائري	لا يتجاوز 100ملايين دينار جزائري	
مؤسسة متوسطة	من50الى250عامل	محصور بين 200مليون و2مليار دينار جزائري	بين100مليون و500مليون دينار جزائري	

المصدر: المواد من8-9من القانون:18/01 من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية؛ العدد 02، الصادرة بتاريخ 2017/01/11،ص6.

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القاعدة الرئيسية لأي اقتصاد كونها قطاعا مميزا ضمن أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول على المدى المتوسط والطويل، لما تساهم به في تحقيق مستويات عالية في التشغيل وتحقيق العدالة الاجتماعية بحيث تحقق التنمية الاقتصادية عن طريق: المساهمة في التكامل الاقتصادي وتحقيق التوازن الجهوي من خلال تحسين الناتج الداخلي الخام بحيث تساهم بأكثر من 45 % من الناتج الإجمالي الخام، وتوظف ما بين 40 إلى 80 % من إجمالي العمالة في الدول ذات الدخل المرتفع، كما تعتبر أداة فعالة في توسيع القاعدة الإنتاجية عند تطبيق استراتيجيات إنتاج بديلة للواردات لتلبية حاجة السوق المحلي. أما في الاقتصاديات الانتقالية واقتصاديات الدول النامية فتعد مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي الوطني رديئة لأسباب مختلفة، بالإضافة إلى تقديم منتجات جديدة من خلال إمكانيات المرونة والإبداع التي تتوفر عليها للاستجابة لرغبات العملاء ناهيك عن توفير احتياجات المؤسسات الكبيرة عندما تأخذ المؤسسات الصغيرة شكل المناولات، أو مؤسسات توريد أو توزيع. بحيث تعتبر الأساس في قيام القطاع الخاص لتوسيع قاعدة الإنتاج المحلي وتلبية احتياجات السوق المحلي والتقليل من الاستيراد.

كما تشارك في تنمية الاقتصاد الوطني بتدعيم القدرات الإنتاجية المحلية على كافة المستويات بالرفع من مستويات مساهمة الأفراد في التنمية عن طريق تشجيع وتنمية روح المبادرة لديهم لتوجيه مدخراتهم نحو المجالات الاستثمارية المختلفة كبديل عن التوجه الاستهلاكي. وكذا تنمية حجم الاستثمارات الكلية لان

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بارتفاع معدل دوران رأس المال، والقدرة العالية على تحقيق الربحية مما يؤدي إلى تراكم الأرباح على رأس المال وبالتالي نمو في حجم هذا الأخير بما يفيد الاقتصاد بزيادة حجم الاستثمار وتنمية رؤوس الأموال.

تدعم الصادرات من خلال المساهمة في تحقيق الديناميكية والمرونة في الاقتصاد بإزالة القيود الجغرافية والجمركية، وحلول المنتجات المحلية مكان المستوردة لسد جزء من الطلب المحلي وبالتالي زيادة الدخل الوطني والتخفيف من العجز في الموازنة العامة. (شبوطي، 2008، الصفحات 214-219)

ولا يقتصر دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تنمية الجانب الاقتصادي فقط وإنما يمتد ليمس الجانب الاجتماعي بعدد من المزايا: التشغيل والحد من مستويات البطالة، وتلبية الحاجات المحلية للسكان بالإضافة إلى خلق فرص عمل جديدة أو المحافظة على الأعمال التراثية الناتجة عن الحرف التقليدية كما تقديم الخبرة المتكاملة وتسهم في تكوين علاقات وثيقة مع العملاء.

2.2 نبذة عن التنمية المحلية:

كما عرفها (مخلوف و عمر، 2018، صفحة 518)، هي التنمية التي تجمع بين تعبئة الجهات الفاعلة المحلية المتأصلة في الواقع الاجتماعي المكاني نفسه، وتثمين الموارد المحلية التي تؤدي إلى بزوغ منتجات وحدوث تغير كبير في تنظيم الإنتاج المحلي وطريقة أصيلة في التصنيع مقارنة بالنماذج الاقتصادية التقليدية. وفي تعريف أخر أين يصطلح على تسميتها بتنمية المجتمع المحلي ويقصد بها العملية التي يمكن من خلالها تنسيق وتوحيد جهود سكان المحليات مع السلطات الحكومية قصد تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية لتلك المجتمعات المحلية والإسهام في تنميتها. (بلهادي و عبد العزيز، 2020، صفحة 639)

ان التنمية المحلية في أي منطقة ما مجبرة على مراعاة ثلاثة أبعاد أساسية (غربي، 2010، صفحة 47) والمتمثلة في:

أولا: البعد الاقتصادي ويكون من أجل تنمية الإقليم المحلي اقتصاديا وذلك بالبحث عن القطاع الاقتصادي الذي تتميز به المنطقة سواء كان نشاط صناعي أو زراعي أو حرفي، إذ كلما كانت المنطقة سباقة في معرفة مميزاتها كلما انعكس ذلك على النهوض الاقتصادي بها محققة بذلك فوائض القيمة من جراء المنتجات المحققة مما يمكنها من امتصاص البطالة وإمداد الكيانات المحلية بموارد المالية لبناء هياكل

قاعدية كالطرق والمستشفيات والمدارس هذا ما يجعلها توفر جوا مناسب للقاطنين بها ويجلب المستثمرين الجدد.

ثانيا: البعد الاجتماعي أين يرتكز هذا البعد على تحقيق العدالة الاجتماعية ومحاربة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع، بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بكل شفافية وهناك عدة ميادين تشملها التنمية المحلية لها علاقة وطيدة بالبعد الاجتماعي كالصحة والتعليم والأمن والإسكان وغيرها.

ثالثا: البعد البيئي هذا الأخير مرتبطة بمراعاة الحدود البيئية، بحيث لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها والمتمثلة في الاستهلاك وترشيده من اجل المحافظة على الموارد المحلية، وكذا النمو السكاني، والتلوث وأنماط الإنتاج البيئي من استنزاف المياه وقطع الغابات وغيرها.

3.2 البنية الاقتصادية والاجتماعية لولاية سعيدة:(BUDGETAIRE, 2020)

تقع ولاية سعيدة في الشمال الغربي للجزائر يحدها شمالا ولاية معسكر، ولاية سيدي بلعباس غربا، وولاية تيارت شرقا، ومن الجنوب ولايتي النعامة والبيض. انبثقت من التقسيم الإداري للولايات سنة 1985 وهي تحوي خمسة دوائر تتمثل في: دائرة سعيدة، دائرة يوب، دائرة عين الحجر، دائرة سيدي بوبكر، دائرة الحساسنة، دائرة أولاد ابراهيم. وفقا لتقديرات عام 2020 قدر عدد سكان الولاية ب 377 253 نسمة في التعداد العام للسكان.

وفي مجال التعليم بمستوياته الخمس فقد بلغ معدل الالتحاق بالمدارس أعلى من 95% في التعليم الابتدائي. حيث يقدر عدد تلاميذ المدارس سنة 2019 ب 41451 تلميذ كما يبلغ عدد التلاميذ المتمدرسين في الطور المتوسط 25342 تلميذا، أما عدد تلاميذ الثانويات 28640تلميذا. التعليم العالي بالولاية يمتاز بتعدد وتنوع التخصصات حيث يتلقى فيها التعليم الطلاب من الولايات الأخرى وخاصة المجاورة منها (الولايات الجنوبية). حيث يتميز تخصص العلوم بعدد طلاب أكثر من التخصصات الأخرى حيث يليه تخصص التكنولوجيا وتتبعه التخصصات الأخرى. كما يلعب قطاع التكوين المهني دورا هاما في تكوين الأفراد وفي المساهمة في البحث على فرص العمل. بحيث هناك 13 مركز مهني بسعة 3600 مقعد بيداغوجي وتنتشر مراكز التدريب عبر 11بلدية من أصل 16 بلدية.

من ناحية تهيئة الطرقات فقد بلغ المجموع الخطي لشبكة الطرق لولاية سعيدة 1711.501 في سنة 2019 وهي على النحو التالي 401.949 :كم في الطرق الوطنية، 615.912كم في طرق الولاية، 588.540كم في طرق البلديات، 110.100كم في طرق الدولة.

الولاية معروفة بالمورد المائي فمن الموارد المعبئة عبر الولاية جزء مخصص للاستفادة من الاستخدامات المختلفة كما يلي- :توفير مياه الشرب:Hm3/an76.18، توفير المياه الصناعية: 984 Hm3/an، الري: Hm3/an738.30

على الصعيد الاقتصادي يتميز السياق الطبيعي لولاية سعيدة بوفرة الموارد الطبيعية وهذا من حيث الأراضي الزراعية وكذا وفرة في الموارد الغابية بحيث أن نسبة توزيع الأراضي الزراعية تفوق نسبة 70%وهي نسبة تشير إلى الإمكانات الزراعية الهامة التي تتوفر عليها الولاية وتتوزع المساحة الزراعية في بلديات الولاية ويتميز الإنتاج الفلاحي بولاية سعيدة بتنوعه من حيث زراعة الحبوب وزراعة الخضر والأشجار المثمرة ويعطي هذا الإنتاج المحلي أهمية للمنطقة في الإنتاج الفلاحي بالإضافة إلى ان تتوفر على الثروة الغابية معتبرة تقدر بمساحة 157669هكتار، وهذا يساهم في حفظ وتنويع البيولوجي والإقليمي. كما لديها امكانات سياحية هائلة مما لا شك فيه وهذا إلى حد أنها تتميز بتنوع التضاريس تتراوح بين المناطق الجبلية الى مناطق السهوب كما تتوفر هذه المناطق على مجموعة متنوعة من الإمكانات الطبيعية التي هي مناطق الجذب السياحي مثل الغابات ومعالجة المياه المعدنية بما في ذلك المواقع التاريخية وعصور ما قبل التاريخ: حمام ربي، سيدي عيسى، المرجا، تيفريت، عين السخونة بالإضافة الى احتوائها على مواقع تاريخية وأثرية هامة، بما في ذلك هناك مدينة رومانية في بلدية يوب والكهوف مع النقوش الصخرية في منطقة عين المانعة. الصناعة: أما في مجال الصناعة فيتميز النسيج الصناعي في الولاية بوفرة الحقول والمواد الأولية لمواد البناء والمواد المعدنية والغير معدنية ولديها عدة وحدات صناعية(مجمع الإسمنت وحدة صناعة الجبس مصنع الحليب ومشتقاته، مؤسسة المواد الكاشطة، شركة مياه سعيدة، مؤسسة مواد التنظيف، شركة الملابس والتفصيل، مطاحنا الرياض، مؤسسة نفطال للغاز، مؤسسة البترول ومشتقاته) .

3.الجانب التطبيقي:

1.3 التشخيص الوصفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية سعيدة:

سوف نحاول تشخيص واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية سعيدة وذلك بالتشخيص الوصفي، حيث أن هذا التشخيص يعد بمثابته إحدى الأدوات التي يمكن على ضوئها بلورة سياسة تنموية

فعالة بتحديد الأهداف المرجو بلوغها لما تتضمنه من مؤشرات رقمية لمختلف مجالات الأنشطة الاقتصادية.

مع الإشارة إلى أن هذه المعطيات حصيلة لإحصائيات ونسيج المؤسسات الاقتصادية على مستوى الولاية الموقوفة إلى غاية سنة 2020.

ما يظهر من خلال الشكل أن نسبة المؤسسات المصغرة تمثل أكبر عدد من مجموع المؤسسات، وهذا راجع لطبيعتها السهلة كون إنشاؤها لا يحتاج إلى رأس مال كبير كما أنها تمثل النواة الأساسية لنشاط المؤسسات الكبرى. كما يتبين أن عدد المؤسسات متفاوت من نشاط إلى آخر إذ نلاحظ أنه كل من شعبة البناء والأشغال العمومية وخدمات الأسر والتجارة وخدمات للجماعة تشكل الأنشطة الغالبة من العدد الإجمالي، وهذا يبين أن هذه القطاعات تلبي الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية المباشرة التي يحتاج إليها المواطن في حياته اليومية في حين نلاحظ غياب شبه تام لنشاط الفلاحي والمياه والطاقة بالرغم من تمتع الولاية بوفرة الأراضي الزراعية والمصادر المائية المختلفة.

الشكل رقم (01): توزيع المؤسسات حسب طبيعة النشاط

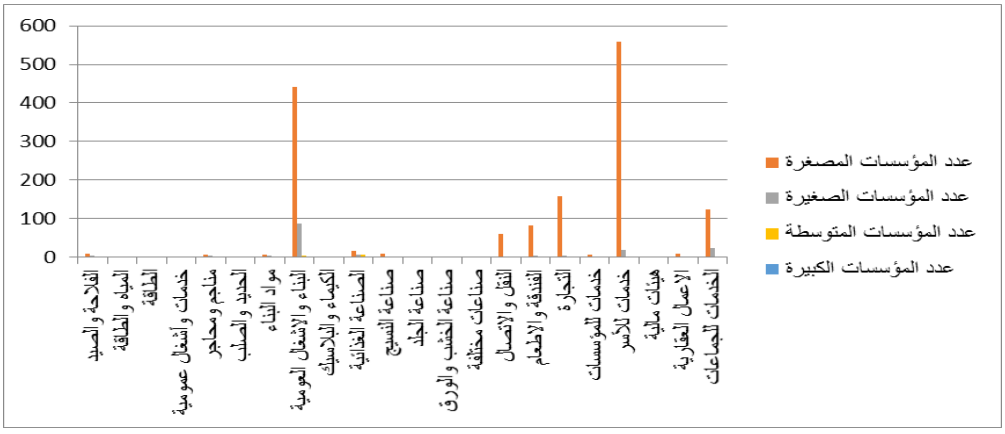

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على التقرير السنوي لولاية سعيدة لسنة2020

يظهر الشكل2 التوزيع الجغرافي للمؤسسات الخاصة والعمومية عبر كامل إقليم الولاية، إلا أن بلدية سعيدة من بين 15 بلدية أخرى هي المستقطب الأكبر لمختلف المؤسسات الاقتصادية حيث أنها سجلت أكبر معدل مقارنة بالبلديات الأخرى وهذا راجع إلى طبيعة النشاط الحضري الشائع بين المقاولين المنطقة كما يظهر جليا أن عدد المؤسسات والعمال التابعة للقطاع الخاص تشكل أكبر نسبة مئوية مقارنة بالقطاع العام.

الشكل رقم (02): التوزيع الجغرافي للمؤسسات حسب كل بلدية

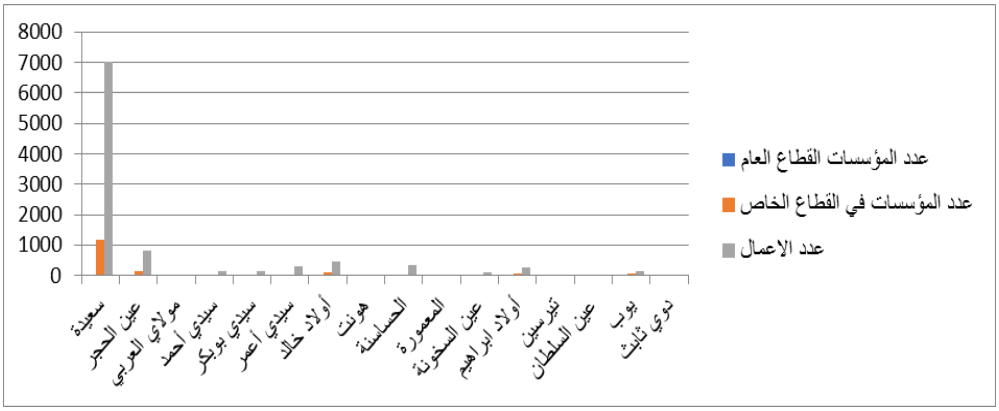

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على التقرير السنوي لولاية سعيدة لسنة2020

وقد يرجح هذا التفاوت الملحوظ بين عدد المؤسسات القطاع العام والخاص إلى التسهيل الممنوحة لفئة الخاص ورغبة الدولة في تشجيع هذا النوع من المؤسسات، وما يثبت هذا حجم التمويلات الممنوحة من طرف هيئات الدعم الاستثمارات، فحسب حصيلة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (الوكالة، 2020) خلال السداسي الثاني لسنة2020 تبين منح تمويل بثلاثة صيغ الأولى بمبلغ 40000دج لصغار المستثمرين موزعين بين 59امرأة و64رجل في حين منح لتسعة مستثمرين مبلغ 100000دج منهم 6نساء أما الصيغة الثالثة فقد انفرد بها مستثمر واحد والمقدرة ب1000000دج أما عن حصيلة كل بلدية يوضح الشكل (03) ذلك.

الشكل رقم (03): حجم التسهيلات الممنوحة لكل بلدية حسب كل قطاع

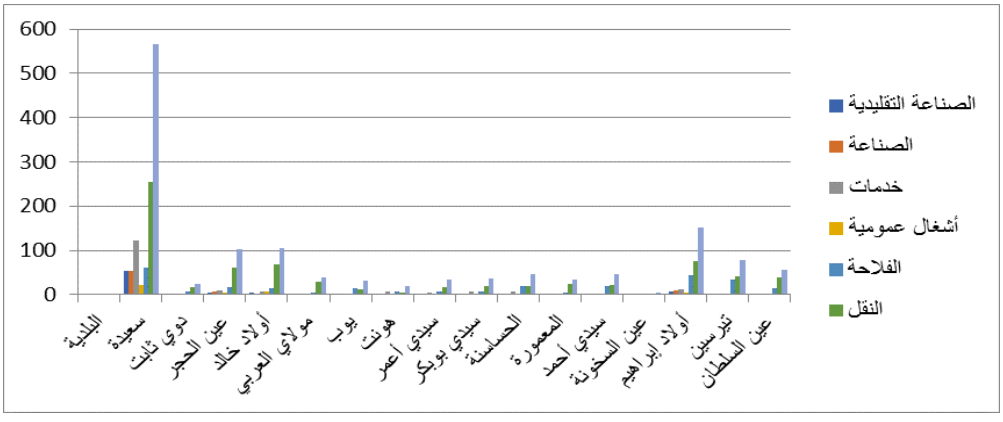

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على التقرير السنوي لولاية سعيدة لسنة2020

ومن خلال الملاحظة يبرز استفادة بلدية سعيدة بحصة الأسد في شتى المجالات من صناعة تقليدية ونقل وخدمات في حين نلاحظ استفادة محتشمة لباقي البلديات الولاية وهذا راجع إلى طبيعة المنطقة التي ترجح وتفرض نشاط عن أخر.

وكحوصلة عن التشخيص الاقتصادي الإحصائي للولاية أين تم الإطلاع على مختلف المعطيات الإحصائية لوضعية المؤسسات الاقتصادية المختلفة الناشطة في مجالات متنوعة وكذا الوقوف على قدراتها وقابليتها للتطور. غير أن الاهتمام بهذا القطاع الهام والاستراتيجي يبقى يفرض علينا المزيد من المجهودات الميدانية بإشراك كل الهيئات والأجهزة المحلية المعنية بترقية وتوسيع النسيج الاقتصادي للولاية باعتباره الضامن الوحيد لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة على المستوى المحلي.

2.3 تحليل عوامل التنمية بولاية سعيدة باستخدام طريقة التحليل الى مركبات أساسية:

1.2.3متغيرات الدراسة:

لتقييم بلديات ولاية سعيدة وتحديد العوامل الاقتصادية للمؤسسات قمنا بجمع البيانات وتحليلها وكانت 48 متغيرة على16 بلدية وإيجاد البلديات أكثر نشاطا وهناك عدة خصائص للمؤسسات حسب الحجم والتخصص والنوع كما يوضحا الجدول التالي:

الجدول رقم (02): متغيرات الدراسة

البلديات	عدد المؤسسات الصغيرة
عدد المؤسسات مجال الفلاحة والصيد البحري	عدد المؤسسات المتوسطة
عدد المؤسسات مجال المياه والطاقة	عدد المؤسسات الكبيرة
عدد المؤسسات الطاقة	عدد المؤسسات في قطاع الخاص
عدد المؤسسات مجال الخدمات والأشغال العمومية	عدد المؤسسات في القطاع العام
عدد المؤسسات مجال المناجم والمحاجر	عدد العمال في القطاع الخاص
عدد المؤسسات مجال الحديد والصلب	عدد العمال في القطاع العام
عدد المؤسسات مجال المواد والبناء	عدد المؤسسات المصغرة في القطاع الخاص
عدد المؤسسات مجال البناء والأشغال العمومية	عدد المؤسسات المصغرة في القطاع العام
عدد المؤسسات مجال الكمياء و البلاستيك	عدد المؤسسات الصغيرة في القطاع الخاص
عدد المؤسسات مجال الصناعة الغذائية	عدد المؤسسات الصغيرة في القطاع العام
عدد المؤسسات مجال صناعة النسيج	عدد المؤسسات المتوسطة في القطاع الخاص
عدد المؤسسات مجال صناعة الجلد	عدد المؤسسات المتوسطة في القطاع العام
عدد المؤسسات مجال صناعة الخشب والورق	عدد المؤسسات الكبيرة في القطاع الخاص
عدد المؤسسات مجال صناعات مختلفة	عدد المؤسسات الكبيرة في القطاع العام
عدد المؤسسات مجال النقل والاتصال	عدد العمال بالمؤسسات المصغرة بالقطاع الخاص
عدد المؤسسات مجال الفندقة والاطعام	عدد العمال بالمؤسسات المصغرة بالقطاع العام
عدد المؤسسات مجال التجارة	عدد العمال بالمؤسسات الصغيرة بالقطاع الخاص
عدد المؤسسات مجال الخدمات للمؤسسات	عدد العمال بالمؤسسات الصغيرة بالقطاع العام
عدد المؤسسات مجال خدمات للأسر	عدد العمال بالمؤسسات المتوسطة بالقطاع الخاص
عدد المؤسسات مجال هيئات مالية	عدد العمال بالمؤسسات المتوسطة بالقطاع العام
عدد المؤسسات مجال الأعمال العقارية	عدد العمال بالمؤسسات الكبيرة بالقطاع الخاص
عدد المؤسسات مجال خدمات للجماعات	عدد العمال بالمؤسسات الكبيرة بالقطاع العام
عدد المؤسسات المصغرة	الكثافة السكانية إحصائيات 31.12.2020

المصدر: من إعداد الباحثتين

2.2.3 التحليل بواسطة مركبات أساسية:

التحليل بواسطة المركبات الأساسية تمكن من الحصول على نظرة شاملة على المعطيات التي يمكن أن تكون غير متجانسة إذا تسمح هذه الطريقة بإظهار الأفراد الذين يتشابهون والذين يختلفون من خلال تحديد صفات المسؤولة عن التشابه أو الاختلاف (يحي و عدوكة، 2015، صفحة 54).

و بناءا على ما سبق وبغية تحقيق أهداف الدراسة اعتمدنا أسلوب التحليل إلى مركبات أساسية من اجل إعطاء نظرة شاملة وفق المراحل التالية:

أ- اختيار العوامل الأساسية:

Variance totale expliquée

Composante	Valeurs propres initiales			Sommes extraites du carré des chargements		
	Total	% de la variance	% cumulé	Total	% de la variance	% cumulé
1	34,617	86,542	86,542	34,617	86,542	86,542
2	1,677	4,193	90,735	1,677	4,193	90,735
3	1,168	2,920	93,655	1,168	2,920	93,655
4	1,086	2,715	96,369	1,086	2,715	96,369

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

نلاحظ من الجدول رقم (03) لتباين الكلي التفسيري يمكن أخذ أربع (04) عوامل تفوق القيم الكامنة لديها الواحد (01) حسب مقاييس كيزر ، حيث يفسر 96.369% من المعلومات الأولية ولكن سوف نكتفي فقط بعاملين الأول يمثل 86.542 %والثاني 4.193 % لأن لديهم دلالة اقتصادية أكثر وبالتالي العاملين معا سوف يحققان 90.73% من المعلومات الأولية لتفسير العوامل المختارة لتفسير المعالم .

ب– التمثيل البياني لمخطط العناصر :

الشكل رقم (04):التمثيل البياني لمصفوفة الارتباط على المحورين

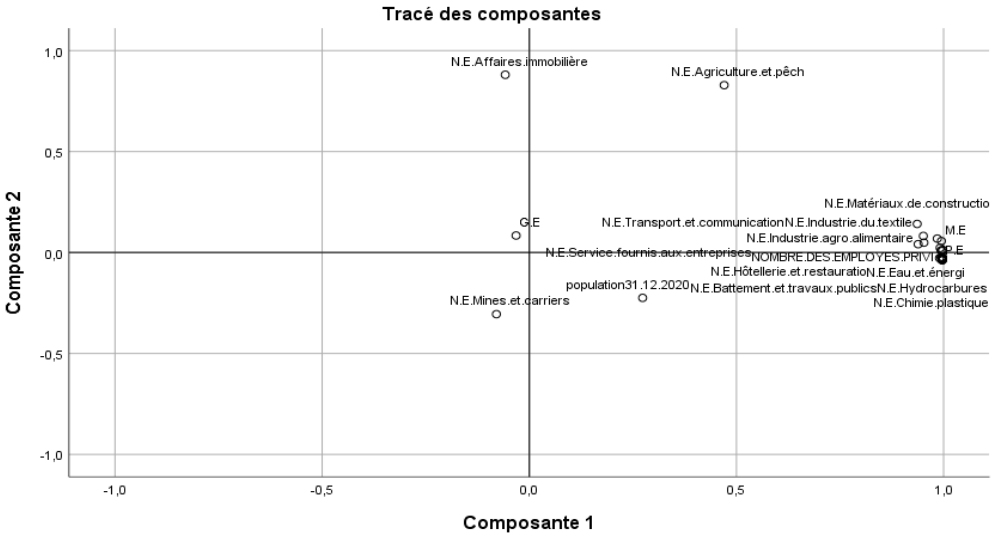

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

من نتائج matrice des composante تبين أن العامل الأول لديه ارتباط قوي مع اغلب المتغيرات ماعدا المؤسسات في مجال الزراعة أي أن العامل الأول يسيطر علي جميع أنواع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المصغرة في جميع البيانات بنسب مئوية قوية وعليه يمكن القول أن **العامل الأول F1** يمثل طابع النشاط الاقتصادي للمناطق الحضرية .أما **العامل الثاني F2** يمتاز بالارتباط قوي مع عدد المؤسسات الناشطة في المجال الزراعي 0.892 % ، كما نلاحظ ارتباط ضعيف و سلبي مع باقي المتغيرات مما يجعلنا نجزم أن العامل الثاني يمثل جانب النشاط الريفي و الزراعي .

وبإسقاط البلديات على العوامل المختارة العامل الأول والثاني يظهر الشكل التالي:

الشكل رقم (05): تمثيل البلديات للمحور العاملي F1 و F2

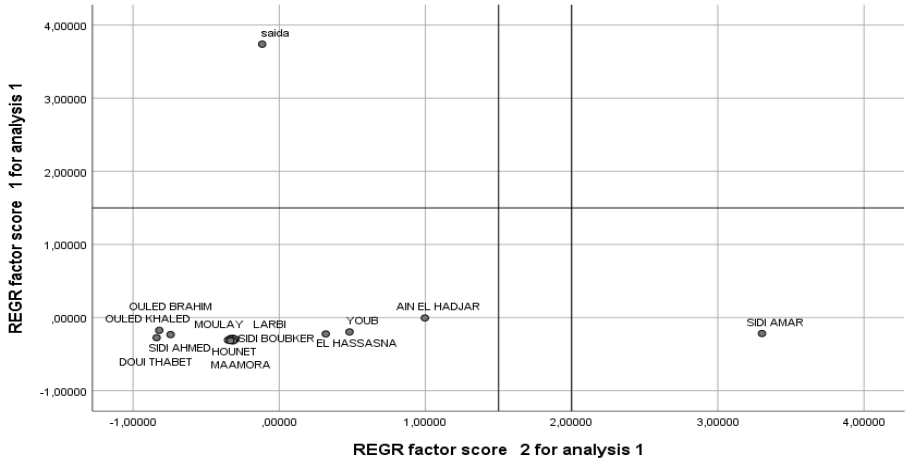

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

من الشكل السابق نلاحظ انفراد بلدية سعيدة عن باقي البلديات وهذا تمثيل جيد في العامل الأول، أما البلديات الأخرى فهي حاضرة مع العامل الأول بشكل جد ضئيل وبعض الحالات سالب ومنه نستنتج أن بلدية سعيدة تنفرد بطابع الحضاري عن باقي البلديات .في حين نجد البلديات الأخرى ارتباطها مع العامل الثاني قوي وبالتالي نلاحظ أن أغلب البلديات الأخرى امتدادها لطابع الريفي مع وجود مركز حضاري ضئيل الخدمات في أغلب البلديات وهذا يتفق مع نتائج دراسة (جلولي، صوار، و مختار، 2016) .

4. خاتمة:

بعد دراسة48 متغيرة على 16 بلدية من أجل التوصل إلى واقع المؤسسات المتوسطة، الصغيرة والمصغرة لولاية سعيدة وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي spss v 24 وتحليلها بأسلوب تحليل إلى مركبات أساسية(ACP)توصلنا إلى أن هناك منطقة حضرية وحيدة والتي تنفرد بها بلدية سعيدة عن باقي البلديات التي يوجد بها تجمع حضري ضئيل، حيث تواجد طابع ريفي في أغلب البلديات الأخرى.

أما عن دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية بالولاية فتوصلنا لوجود دور كبير لهذه المؤسسات إذ تمركزت جلها حول بلدية سعيدة التي تعد منطقة حضرية بالدرجة الأولى بالإضافة إلى وجودها في البلديات المجاورة كعين الحجر والرباحية في حين تعاني باقي البلديات من نقص كبير يصل لانعدام المؤسسات بها لغالبية الطابع الريفي بها وقد يرجح هذا النقص التنموي بالولاية إلى مشاكل عدة

أولها المشكل القيادي وثقافة المقاول وعدم قدرته على استغلال الفرص واختيار النشاط الملائم للمنطقة لكون الطابع الغالب للولاية يعد ريفي فالتركيز على الزراعة وتربية المواشي وكل الصناعات المصاحبة لها من صناعة النسيج والجلد يعد أكثر مردودية بدلا من التوجه نحو قطاع الأشغال العمومية والذي كان وليد النمو السكاني والنزوح الريفي فقط والذي يعود بالسلب على اقتصاد الولاية، بالإضافة إلى الفشل في تحويل الموارد إلى قوة إستراتيجية وسوء استغلال الدعم الممنوح.

في الأخير لا يمكننا أن ننكر دور الدولة في تنشيط قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مختلف مؤسسات الدعم إلا أن النتائج المرجوة لا نراها على ارض الواقع.

5. قائمة المراجع:

1) BUDGETAIRE, D. D. (2020). *MONOGRAPHIE DE LA WILAYA DE SAIDA*. SAIDA- ALGERIE.

2) Godin, D., & LAZREG, M. (2019). Contribution to a reflection on local develppment in algeria. *revue deconomie et de statistique appliquee, 16*(1), 67-83.

3) Madi, M., & Barkahoum, A. (2019). The role of local communites in achieving local development -case study of the Municiplity of Tissemsilt from 2013-2017. *مجلة الاقتصاد تالتنمية البشرية, 9*(2), 437-447.

4) ا. ا .(2020) .تقرير سنوي لوكالة القرض المصغر .*تقرير سنوي لوكالة القرض المصغر* .سعيدة, الجزائر.

5) امين محمد. (2019). الآهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. *مجلة ميلاف للبحوث والدراسات*، الصفحات 216-235.

6) بدر حمدان. (2019). دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية في فلسطين. *مجلة اقتصاد المال والاعمال، 3*(3)، 203-220.

7) بلهادي, س & .,عبد العزيز, خ ,2020) .جانفي .(العلاقة بين التنمية المحلية والتنمية المستدامة في الجزائر .*مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية*.652-636 ,(01)*07* ,

8) بيصار, ع & .,شريط, ح. أ ,2018) .ديسمبر .(التنمية المحلية في اطار التجارب الدولية و الخبرات الميدانية .*مجلة العلوم الادارية والمالية*.48-38 ,(2)*2* ,

9) جلولي, م., صوار, ي & .,مختار, ا .(2016) .دراسة خصائص التنموية المكانية لولاية سعيدة .*مجاميع المعرفة*.19-9 ,(1)*2* ,

10) خبابة, ع. ا .(2013) .*المؤسسات الصغيرة والمتوسطة_ ألية لتحقيق التنمية المستدامة* .دار الجامعة الجديدة.

11) شبوطي, ح .(2008) .الدور الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .*مجلة أبحاث اقتصادية وادارية*.210-228 ,(3)

12) طالب, م. ا & .,قلادي, ن .(2019) .الآهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر . *مجلة ميلاف للبحوث والدراسات*.235-216 ,(1)5 ,

13) غربي, ا .(2010) .أبعاد التنمية المحلية ةتحدياتها في الجزائر .*مجلة البحوث والدراسات العلمية* ,(1)*04* , 43-61.

14) مخلوف, أ & .,عمر, م ,2018) .جوان .(التنمية المحلية: مفاهيم،استراتجيات وتجارب دولية) .ج. ا. الطاهر (.Éd ,*مجلة البحوث القانونية والسياسية*.544-508 ,(10)

15) يحي, ب & .,عدوكة, ل ,2015) .ديسمبر .(التحليل بواسطة المركبات الاساسية كاداة لاتخاذ القرار . *مجلة الابتكار والتسويق*.74-49 ,(3)